

ما يُنشر في هذه الصفحة يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

الإنجازات السورية ومعادلات المنطقة



على موارد النفط في شرق البلاد لحرمان السوريين من ثروتهم ولعرقلة أي جهد وطني لإعادة بناء ما دمره العدوان البربري.

ثالثاً- تسقط الفصول الجارية من معركة استعادة السيادة الوطنية في الشمال السوري كثيراً من الظنون والشكوك المبرمجة التي أشيعت حول حقيقة الموقف السوري وتؤكد الوقائع التحالفات السورية لاسيما مع روسيا وإيران وحزب الله كما تظهر حزم القيادة الوطنية السورية ومصداقية التزامها بالدفاع عن الاستقلال والسيادة ورفضها المساومة في وجه التدخلات العدوانية على اختلافها منذ انطلاق الحرب الكبرى التي استهدفت سورية ودورها في المنطقة وما تمثله كقلعة مقاومة تحررية مناهضة للهيمنة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على المنطقة.

يدرك حلف العدوان المتقهقر والمهزوم أن الفصل القادم هو طرد الاحتلال الأميركي بعد إنجاز تحرير إلب وفرض انكفاء الجموح التركي العدواني وصياغة الأطر المناسبة لمستقبل العلاقات التركية السورية على أساس احترام السيادة السورية بمعونة الحليفين الروسي والإيراني.

رابعاً- يكتب أبطال الجيش العربي السوري بدمائهم وجهودهم هذه الصفحات كما فعلوا قبلها مع الحلفاء الذين لم يخلوا في التضحية وهم باتوا الشركاء الموثوقين في تأسيس الشرق الجديد المحرر من الهيمنة ولاشك أن المرحلة الباقية من المسيرة الوطنية السورية ستكون الحاسمة وهي تستدعي مزيداً من الصبر والتضامن الوطني والصمود والتضحية فهذا قدر سورية ودورها التاريخي لأنها قلب العروبة والشرق الكبير.

المسافة الفاصلة عن الانتصار النهائي لسورية لم تعد طويلة وسيزداد الأعداء شراسة كلما اقتربت سورية من خط النهاية لأن ما بعد ذلك التحول العظيم سيكون غير ما قبله وهو هدف جليل يستحق التضحية فهو نص سورية القوية بعد انتصارها سيكون تحولاً نوعياً وحاسماً يفهم معناه بشدة المستعمرون الصهاينة قبل سواهم ولذلك نجدهم اليوم في حالة من الحيرة والتخبط بعد سنوات متلاحقة على إدامة النزف السوري وتحييد القدرات السورية عن توازن القوى في المنطقة وهم يعلمون أن تحرير الجولان العربي المحتل سيكون في رأس أولويات القائد بشار الأسد بعد إتمام دحر العدوان وطرد الغزاة والمحتلين وهذا سر العويل في تل أبيب كلما طرح دونالد ترامب فكرة الخروج من الشرق السوري الذي يعلم مخطوط الإدارة ولاسيما في البنتاغون انه القدر الذي ينتظرهم مهما تحايلا وسعوا إلى تأخيرها.

غالب قنديل

السوريين المختلفة. تظهر امام المواطنين السوريين فكرة عودة الدولة ومؤسساتها كحاجة لاسترجاع الحياة الطبيعية اقتصادياً وخدمياً والاستعادة الإحساس بالأمان بدلاً من رعب السيفيين وذل الاستباحة التركية والفصائلية البشعة لجميع المحرمات خصوصاً بعد نموذج الرعاية الذي قدمته الدولة السورية لمواطنيها دون تمييز بمن فيهم القاطنون في معالق الإرهاب.

ثانياً- استنفدت الدولة الوطنية السورية خلال السنوات القليلة الماضية جميع السبل السلمية للفك بين من يسمون أنفسهم معارضة سياسية وبين جماعات الإرهاب والتوحش ولم توفر فرصة أو اتفاقاً إلا وأعطت الفرص الزمنية والعملية لاختبارها بدلاً عن استعجال شن الحملات العسكرية ووظفت في ذلك سلسلة من قرارات العفو ومبادرات الاحتواء لاسترجاع مواطنيها الذين تورطوا في ممارسة العنف واستدراجهم التشكيلات الميليشيوية المتعددة.

القتال لتحرير المناطق الباقية تحت سيطرة فلول المجمع الميليشيوي المعيل الباقي بخليطه الأجنبي تكوينياً وبتشغيله الخارجي في الشرق والشمال بات آخر الدواء ومطلباً شعبياً مستعجلاً لتخليص البلاد من حلقة الاستنزاف المرهقة التي يزيد وطأتها الحصار الاقتصادي المفروض على سورية واستيلاء الاحتلال الأميركي

يكتب الجيش العربي السوري في انتصاراته الميدانية المتلاحقة معادلات جديدة في المنطقة ويقيم حدوداً حاسمة وسدوداً مانعة في وجه الأطماع التركية بينما يضع الخاتمة الواضحة لخطة تحويل محافظتي حلب وإدلب إلى رقعة تسودها وتسيطر عليها جماعات الإرهاب والتوحش متعددة الجنسيات التي حشدتها ائتلاف العدوان الأطلسي التركي السعودي القطري الأردني بجهود جمعت لسنوات وتعددت أشكالها بين التمويل والدعم المخبراتي وتأمين شحنات السلاح ومخيمات التدريب في ظل رعاية إعلامية واسعة ومستمرة قدمتها إمبراطوريات أجنبية وعربية ومنصات متعددة في المنطقة والعالم عملت على تصوير حرب التوحش والفضوى والتدمير والاحتلال على أنها ثورة شعبية.

أولاً- يلفت الانتباه تسارع انهيارات معالق الإرهابيين في ريفي حلب وإدلب أمام زحف قوات الجيش العربي السوري وهذا ما يأتي بعد سنوات من تعفن سيطرة فصائل القاعدة والأخوان وداعش التي اقترنت بلصوصية بشعة واضطهاد دموي للناس تغطية الثورة المزعومة بالحديد والنار وبيطش وحشي نافر اخمدت به احتجاجات طالبت بعودة الدولة ومؤسساتها بينما سادت حروب نفوذ ونهب فصائلية متعددة بين الجماعات المسيطرة التي جمعت بين الدعم الخارجي والسرقات المتضخمة لموارد عيش

فيروس كورونا؛ نظريات وإشاعات وشيطة للصين



ليس واضحاً على نحو جلي بعد إن كان ما أصاب الصين من فيروس كورونا شيئاً مقصوداً وبفضل فاعل أم لا. لست من أنصار نظرية المؤامرة، ولو أن توقيت ما حدث يدعو للتفكير والتأمل في الأسباب والخلفيات.

هناك اتجاهان في النظر إلى ما جرى في أزمة فيروس كورونا، وكلاهما يشير إلى ثقافة صراعية:

الاتجاه الأول يذهب إلى أن انتشار الفيروس تم بتدبير أميركي بهدف إضعاف الصين، بعدما صارت لاعباً عالمياً ينافس الولايات المتحدة في كل مجال تقريباً، ويوشك أن تصبح الصين الإقتصاد الأول في العالم إذا ما استمرت في وتيرة النمو نفسها. ولقد تداول أنصار هذا الاتجاه أخباراً (غير مؤكدة بعد) عن وجود مواد جرثومية في فناء القنصلية الأميركية في مدينة ووهان الصينية. ويستعيدون قصة فيلم Contagion الذي عُرض عام ٢٠١١ ويحكى عن فيروس قاتل سريع الانتشار منشؤه الخفافيش، تحمله امرأة من وونغ كونغ التي تتبع للسيادة الصينية وينتشر على نطاق عالمي. وتشبه ملامح هذه القصة بعض التفاصيل التي أحاطت بملايسات انتشار فيروس كورونا، حيث قيل إن الخفافيش التي يأكلها الصينيون وسكان بلدان أخرى في آسيا هي سبب محتمل للفيروس. والأين يقال في الصين إن حيوان البغول الذي يأكل النمل قد يكون الناقل الأكثر احتمالاً للفيروس. وأياً كان السبب، فإن بعض قصص الخيال العلمي والمؤمرات التي تجد طريقاً لها إلى السينما، غير بعيدة عن الواقع. وبعضها تحقق بشكل غريب.

وثمة تقارير نُشرت سابقاً عن قيام الولايات المتحدة باختبار فيروسات تستهدف عنصراً عرقياً معيناً، وظهرت مثل هذه التقارير في وكالة سيونتيك الروسية العام الماضي.

الاتجاه الثاني في تفسير ما جرى يميل إلى نفي نظرية المؤامرة الأميركية، ويقول إن أسباب الفيروس ترجع أساساً إلى نمط غذاء الصينيين الذي يتضمن تشكيلات واسعة من الحيوانات البرية. وهذه الفرضية لا تأخذ في الاعتبار أن الصينيين وشعوباً أخرى تتناول هذه الكائنات الحيوانية منذ قديم الأزمان، وبالتالي فإن فرضية ارتباط ظهور فيروس كورونا بتناولها تستلزم الإشتناح بأن المرض كان ينبغي أن يظهر في أزمنة سابقة.

لكن بمعزل عن هذا الاتجاه أو ذاك حيث نتحدث عن فرضية وإشاعات يصعب التحقق منها، فإن ما هو مؤكد أن تحول فيروس كورونا إلى وباء يتركز في الصين ويضرب الكثير من أوجه النشاط الإقتصادي فيها يقودنا إلى التوقف ملياً عند المستفيد من ذلك. نعرف على الأقل أن الولايات المتحدة تعيش قلقاً محموماً بشأن استمرار نمو إقتصاد الصين، وحاولت على مدى سنوات طويلة الحد من هذا النمو من خلال ضغوط سياسية من أجل إجبار بكين على القيام بخطوات مثل رفع قيمة عملتها الوطنية اليوان بسبب تأثير انخفاضها إيجاباً على صادرات الصين في مقابل المنتجات الأميركية وغيرها. وجاءت إدارة ترامب بخطوات أكثر خشونة ومباشرة مثل فرض رسوم جمركية على صادرات صينية لكبح مزايها التنافسية مع المنتجات الأميركية، كما زرعت عواطف وهاجس أمنية أمام شركة هواوي الصينية التي تطور شبكة الجيل الخامس من الإتصالات الخلوية.

تشنى مراكز النخب الأميركية أيضاً فقيدان أميركا موقعها القيادي العالمي من خلال النمو المتسارع للصين والذي ينتشر جغرافياً من آسيا إلى أفريقيا مروراً بأوروبا من خلال مشروع الحزام والطريق لتكوين أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، بينما تكبل واشنطن نفسها بسياسات إكراهية بحق العديد من الدول، مما يجعل الصين قوة ناعمة بناءً في مقابل صورة خشنة وهامة دولاً لشانغن.

في مقابل هذا التعمق الصيني الناعم، يأتي انتشار فيروس كورونا في توقيت مثير للملاحظة ليفرض طوقاً حول الصين: حول السفر إليها، حول الإستيراد منها، حول الإستثمار فيها، وكل ما يمكن أن يشكل جزءاً من النشاط الإقتصادي المتبادل مع الخارج، وصولاً إلى القيود على الحركة والإستهلاك الداخلي المحرك للإقتصاد. ومن شأن ذلك أن يضرب بإقتصاد الصين.

«شيطة» الصين من منظور فيروسي ولقد غنّت الإدارة الأميركية موجة دعر حول الصين، من خلال منعها دخول الأجانب الذين كانوا في الصين إليها، وهو ما أثار حفيظة بكين. وبيات كل صيني أو كل ما يأتي من الصين من بشر أو سلع حاملاً للفيروس أو مرادفاً له، كأن المطلوب عزل الصين دولياً لحماية بقية العالم، وبينما كانت الصين مشغولة بمكافحة كورونا وعزل المناطق المصابة به، كان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو يصرح في لندن نهاية الشهر الماضي بأن الصين «اقتصاد هائل يرتبط به الإقتصاد الأميركي بشكل وثيق، وهذه فرصة هائلة لنا للعمل معاً»، لكنه اعتبر أن النظام الشيوعي الصيني لديه أهداف لا تتوافق مع القيم الغربية، معلناً أنه يجب على الحلفاء الغربيين «ضمان أن تحكّم القرن المقبل هذه المبادئ الديمقراطية الغربية». وهكذا، تمنح الإدارة الأميركية الصراع مع الصين بعداً أيديولوجياً وليس اقتصادياً فحسب، ما يفتح الباب أمام تغذية نظرية «الصراع» الأميركية بتوشح كورونا أو غيره. فهل كان الفيروس أداة في الترسانة الأميركية لإضعاف الصين وتوحيد مكانم قوتها؟ لا نعلم، لكن انتشاره يمثل على الأقل فرصة للحد من نمو الصين ولتعزيز الصادرات الأميركية على حساب الصادرات الصينية.

الغريب في هذا الجدل كله، أن بعض المسلمين تطوعوا لخدمة مخطط محاصرة الصين وشيطنتها، من خلال نشر معطيات على شبكة الإنترنت تركز على نمط الغذاء الصيني كسبب لانتشار المرض وتبريز سلبات أخرى للتعامل التجاري مع الصين انطلاقاً من فوارق حضارية، وصولاً للقول مثلاً إن بعض المسايح التي تصنع في الصين لغاية الإستخدام من قبل المصلين المسلمين مأخوذة من عظام الخنزير، وكل ذلك يسهم في صنع جدار نفسي في التعامل بين العالم الإسلامي وهذا البلد ولجأت خلالها إلى الصين لحمل فوضو «صنهاد» مسلمي شينجيانغ لإيجاد هوة بين العالم الإسلامي والصين. ولعبت الإدارة الأميركية دوراً في هذا المجال.

بين «كورونا» و«حرب الأفيون» وبيوتى عن كل التفسيرات حول ما جرى تخضع للنقاش بمقدار ما تلتزم بمعايير الحقائق المثبتة وتقف على أبعاد السياسات الإستراتيجية للدول الكبرى والأدوات التي تستخدمها في الصراعات الجارية. ولا بأس أن نتذكر ونأخذ في الاعتبار أن الدول الإستعمارية لا تتورع أحياناً عن اللجوء إلى أساليب غير تقليدية لتحقيق أغراضها. ومن ذلك ما جرى في ما دعى «حرب الأفيون» عام ١٨٣٩ والتي قامت بين الصين أيام سلالة تشينغ وبريطانيا التي كانت تريد السيطرة على هذا البلد ولجأت خلالها إلى الصين لحمل فوضو «صنهاد» مسلمي شينجيانغ على تقديم تنازلات تجارية أمام الصادرات البريطانية. فهل يشبه كورونا الأفيون في شيء، أم أن الوسائل تختلف بين زمن وآخر؟

ختاماً، قد يكون من المبكر حتى الآن تقدير حجم الخطر الذي يمثله فيروس كورونا على نمو العملاق الصيني، وهل سينتصر ضرره على حدود ١٦٠ مليار دولار، بحسب بعض الأرقام الأولية، في بلد يمثل إجمالي الناتج المحلي أكثر من ٨ تريليون دولار، أم سيتوسع في حال استمرار الأزمة. لكننا نعلم أن السلطات الصينية تقوم بجهد جبار للسيطرة على المرض عبر إجراءات صارمة يتجاوب معها شعب يلتزم بالإضباط مع السياسات الحكومية إلى حد كبير. على عبادي

دول الخليج الفارسي مهددة بسنين عجاف



لمرحلة ما بعد النفط، وتتكوّن من مجموعة مشاريع عملاقة بمليارات الدولارات، تعدّ مصادر متنوعة للدخل، وتعود بالنفع إلى موازنة الدولة من دون الاعتماد على النفط كمصدر رئيس. على صعيد آخر، انعكست سياسة ابن سلمان المالية الجديدة في ارتفاع الأسعار وفرض الضرائب ومحاولة فرض رسوم عالية على وجود الأجانب في السعودية. هذه الإجراءات تدرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية من وجهة نظر الدولة، لكنّ الواقع مختلف تماماً.

أولاً، إن رؤية العام ٢٠٣٠ هي خطة تحتمل النجاح والفشل، وما يُضَمُّ تصوراً على آخره هو الطريقة التي تدار بها الدولة في الوقت الحالي، وخصوصاً من قبل ولي العهد، فالملكة السعودية خسرت مليارات الدولارات في السنوات الأخيرة، نتيجة سياسة اقتصادية متسرعة لا تمتلك الرؤية الواقعية في عالم الاقتصاد.

تبدأ خسارات المملكة على أكثر من صعيد من سياسة رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب معها، بحصوله على المليارات من دون مقابل ملموس، تحت مسمى توفير الحماية لها، ولا تنتهي عند الصفقات التجارية الخاسرة والمتسرعة! أبرز تلك الصفقات تتمثل في بيع المملكة أسهمها في شركة «تسلا» العالمية للسيارات بخسارة مدوية، وإعلان

لم يكشف صندوق النقد الدولي أمراً جديداً، بل أكد مخاوف خبراء الاقتصاد السابقة وتحذيراتهم من بدء نضاد النفط والغاز وتراجع إيراداتهما، في ظل هبوط الأسعار في السوق العالمية منذ سنوات.

إن أغنى الدول العربية، بما تمتلك من الذهب الأسود (النفط) والعدد القليل من السكان، مهددة بالافلاس. إنه تهديد حقيقي ومؤشرات واقعية وعلمية قد تجعل الدول الخليجية الغنية فقيرة ما لم تجر إصلاحات حقيقية على أكثر من صعيد.

تعود هذه المؤشرات إلى فترة هبوط أسعار النفط عالمياً بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، خلال سيطرة تنظيم «داعش» على مساحات واسعة من العراق وسوريا. كشفت تلك الأزمة النقياب عن بوادر هذا الخطر في المستقبل، لأن إقتصاد الدول الخليجية ريعي يعتمد على النفط حصراً، ولا سيما السعودية والإمارات.

أشار صندوق النقد الدولي مؤخراً إلى تلك الدول، ولفت إلى إفلاس الصندوق السيادي الخاص بها بحلول العام ٢٠٣٤، أي بعد ١٤ عاماً، مقدماً لها تصانح لتغيير سياساتها المالية وحجم إنفاقها والقيام بإصلاحات اقتصادية جادة لتجنب كارثة الفقر التي تهددها.

في الواقع، لم يكشف صندوق النقد الدولي أمراً جديداً، بل أكد مخاوف خبراء الاقتصاد السابقة وتحذيراتهم من بدء نضاد النفط والغاز وتراجع إيراداتهما، في ظل هبوط الأسعار في السوق العالمية منذ سنوات، في حين أن السعودية والإمارات، أبرز الدول الخليجية، تخصصان موازنات ضخمة لشراء الأسلحة وشحن الحروب بالوكالة في أكثر من بلد عربي، وتنفقان بصورة غير مدروسة على وسائل الترف، وفي الوقت ذاته، تشهدان استفحالاً في الفساد الإداري والمالي، وهي سياسات لا تتماشى ومؤشر الإصلاحات.

أخذت الدول الخليجية تلك المخاوف بعين الاعتبار، وخصوصاً السعودية. وعلى هذا الأساس، أعلن ولي العهد محمد بن سلمان، عن رؤية المملكة للعام ٢٠٣٠ في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦، وهي خطته

محمد زيني